

أزمة قطاع غزة في ضوء التحديات الداخلية والإقليمية



فريق الأزمات العربي Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كل من:

الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

الأستاذ عاطف الجولاني/ كاتب ومحلل سياسي أردني.

الدكتور عبد الحميد الكيالي/ مدير وحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط.

المهندس عبد الهادي الفلاحات/ نقيب المهندسين الزراعيين الأسبق وناشط نقابي.

اللواء المتقاعد موسى الحديد/ الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط.

الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود/ الباحث الاستراتيجي.

الأستاذ جواد الحمد/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

الصفحة

المحتويات

٣ الملخص التنفيذي
٥ أولاً: التحديات الداخلية على صعيد قطاع غزة
١٠ ثانياً: التحديات الإقليمية أمام قطاع غزة
١١ ثالثاً: إمكانات القطاع وخياراته واحتمالاتها
١٥ رابعاً: التوصيات
 الملخص التنفيذي بالانجليزية

الملخص التنفيذي

أزمة قطاع غزة في ضوء التحديات الداخلية والإقليمية

ارتبط تاريخ وحاضر قطاع غزة بالأزمات والمواجهة والحصار والمقاومة، وقد أدى الاحتلال الإسرائيلي وأعماله العدوانية الدائمة وحصاره الخانق المفروض على القطاع منذ العام ٢٠٠٧، فضلاً عن تطورات المشهد المصري منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، والتطورات السلبية المتلاحقة على الصعيد الفلسطيني- الفلسطيني التي لم تكن بمعزل عن تأثير الإقليم ودوله، أدى كل ذلك إلى وضع القطاع بكافة مكوناته أمام واقع صعب وخطير. وهو ما دفع فريق الأزمات العربي- ACT لأن يخصص تقريره الخامس ليتناول التحديات الداخلية والإقليمية أمام قطاع غزة، وإمكانات التأثير المتوفرة لدى القطاع وخياراته، واحتمالات تطور الأوضاع في القطاع في ضوء تحديات الداخل والخارج.

وفي ضوء الإمكانيات المتوفرة لدى قطاع غزة والتحديات التي يواجهها على المستويين الداخلي والإقليمي، يجمل التقرير الخيارات المتاحة في عدد من النقاط، من أبرزها: الصمود، المحافظة على التهئة والهدنة القائمة، إنهاء التهئة والعودة إلى المواجهة المسلحة، خيار المصالحة الفلسطينية وخيار كسر الجمود مع محور الممانعة والمقاومة.

ويعتقد معدو التقرير أن تطور الأحداث في الإقليم وتداعياتها، وخصوصاً ما يتعلق بالشهد المصري، وتطوراته الأمنية والسياسية، وكذلك انسداد الأفق في ملف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية والفشل المتوقع لمقترحات كيري، ثم احتمالات تطور وتوسع الصراع في سوريا وعبوره للحدود ستلقي بظلالها على احتمالات تطور أوضاع القطاع، والتي يمكن إجمالها في عدد من الاحتمالات: أولها، استمرار الوضع القائم، حيث الحصار والضغط وتضييق الخناق من جانب إسرائيل والعالم؛ وثانيها، التصعيد والمواجهة والعنف وإنهاء التهئة؛ وثالثها، توسع النزاع في سوريا إلى المحيط وصولاً إلى غزة؛ ورابعها، تبني سياسات انفتاح وتخفيف الحصار على القطاع، وهو ما يتضمن فتح المجال أمام خيار المصالحة والتفاهات.

ويختم التقرير بعدد من التوصيات للمعنيين في القطاع ومحيطه الإقليمي، ومنها: عدم ربط الموقف من قطاع غزة بإشكالات دول عربية مع تيار الإسلام السياسي وخاصة في مصر، وهو ما يعني تحييد القضية الفلسطينية عن الأزمات والصراعات السياسية المحلية أو القطرية أو الإقليمية. ومن ثم ضرورة تبني التفكير المفتوح في الخيارات واستحضار عقلية البحث عن المخرج وليس التسليم بمتغيرات سياسية صعبة أو الركون إلى مواقف أيديولوجية غير قادرة على الاستمرار. وأخرها، توفير رعاية عربية تشارك فيها مصر بشكل أو باخر وبغض النظر عن نظامها لتحقيق إنجاز المصالحة الفلسطينية، وحل الأزمة مع مصر، وفك الحصار عن غزة وتطبيق برنامج إعادة البناء.

أزمة قطاع غزة

في ضوء التحديات الداخلية والإقليمية

ارتبط تاريخ وحاضر قطاع غزة بالأزمات والمواجهة والحصار والمقاومة، وقد أدى الاحتلال الإسرائيلي وأعماله العدوانية الدائمة وحصاره الخانق المفروض على القطاع منذ العام ٢٠٠٧، فضلاً عن تطورات المشهد المصري منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، والتطورات السلبية المتلاحقة على الصعيد الفلسطيني- الفلسطيني التي لم تكن بمعزل عن تأثير الإقليم ودوله، أدى كل ذلك إلى وضع القطاع بكافة مكوناته أمام واقع صعب وخطير. وهو ما دفع فريق الأزمات العربي- ACT لأن يخصص تقريره الخامس ليتناول التحديات الداخلية والإقليمية أمام قطاع غزة، وإمكانات التأثير المتوفرة لدى القطاع وخياراته، واحتمالات تطور الأوضاع في القطاع في ضوء تحديات الداخل والخارج.

أولاً: التحديات الداخلية على صعيد قطاع غزة: ١. الحصار والوضع الاقتصادي والمعيشي:

يتعرض قطاع غزة لأزمة إنسانية واقتصادية حادة، وحصار خانق تفاقم في أعقاب عزل الرئيس المصري محمد مرسي في ٣ يوليو/ تموز ٢٠١٣، كما أن القطاع يواجه صعوبات كبيرة في تأمين الاحتياجات الضرورية من الكهرباء والمحروقات ومواد البناء والأدوية والأغذية، فضلاً عن التعقيدات والصعوبات الكبيرة في عملية التنقل من القطاع وإليه، بفعل الإجراءات المشددة من الجانبين الإسرائيلي والمصري على المعابر الحدودية.

ووفق المعلومات المتوفرة فإن معظم الأنفاق التي شكلت شريان حياة مهم لقطاع غزة خلال السنوات الماضية تم تدميرها من قبل السلطات المصرية منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، ما تسبب في زيادة المعاناة الإنسانية وزيادة الصعوبات في توفير مستلزمات الحياة، حيث كانت هذه الأنفاق تشكل مصدراً هاماً لإمداد القطاع بحاجاته الأساسية من الأغذية والأدوية ومواد البناء في ظل اقتصار دور معبر رفح مع مصر على مرور الأشخاص، كما أن هذه الأنفاق كانت تشكل لعدة سنوات مصدر الدخل الأساسي لمئات العائلات في غزة.

فضلاً عن ذلك، فقد أثر الحصار المشدد على القطاع وإغلاق المعابر وهدم الأنفاق، بصورة واضحة على قدرة الحكومة في غزة على أداء مهامها في إدارة الأوضاع وتسيير الحياة ودفع رواتب الموظفين، بفعل تراجع الرسوم التي كانت تتقاضاها على دخول البضائع والتي كانت تشكل نسبة معتبرة من إيراداتها المالية.

٢. الوضع العسكري والأمني:

تستمر الهدنة وحالة التهدئة رغم عدم احترامها بصورة جدية من الجانب الإسرائيلي الذي يواصل تنفيذ الاعتداءات على القطاع، ولكن بصورة عامة لا يزال الطرفان، حتى اللحظة، يجدان مبررات لاستمرار حالة التهدئة المتبادلة، ولا يبديان رغبة بإنهائها أو بتصعيد الأوضاع، ونظراً لظروف التحول الخطرة في المنطقة فإن إسرائيل تتحسب لأي تصعيد ربما أكثر من المقاومة في غزة خوفاً من تداعياته على وضعها الاستراتيجي الذي شعرت باسترجاعه جزئياً بعد الانقلاب في مصر وفق التقارير الاستراتيجية الإسرائيلية. وبرغم ذلك فإن الجانب الإسرائيلي يدرس تجاربه السابقة في الاقتحامات وتنفيذ عمليات عسكرية واسعة في القطاع للاستفادة من الدروس واستخلاص العبر لمواجهة محتملة، كما تستعد الأطراف الفلسطينية في المقابل لمواجهة أي مغامرات إسرائيلية جديدة ضد القطاع، وتُظهر تصريحات الأجنحة العسكرية للقوى الفلسطينية جاهزية عالية للتصدي لأي اعتداءات إسرائيلية جديدة.

ومن الجدير بالذكر أنه لم تعد الأعمال العسكرية الإسرائيلية مصدر التهديد الأمني الوحيد للقطاع، حيث سادت خلال الشهور الماضية تخوفات من تدهور حاد في العلاقات مع مصر، في ظل التصعيد الأمني على الجانب المصري من الحدود، والاستهداف المتواصل للأنفاق، و"حظر أنشطة حركة حماس مؤقتاً داخل مصر"، مما جعل القطاع يعيش حالة ترقب أمني على الرغم من عدم وجود مؤشرات واضحة إزاء أي تصعيد مصري حقيقي.

ويُعتقد بأن حالة الاختناق الاقتصادي والمعيشي التي يعانيها القطاع، ربما تؤدي إلى انفجار مفاجئ تنعكس تداعياته على عدد من دول الإقليم، حيث اقتحم مئات الآلاف من الفلسطينيين تحت ضغط الحاجة والفاقة معبر رفح عام ٢٠٠٨، وقد يكون ذلك احتمالاً راجحاً في حال تزايدت الضغوط السياسية على الجهة التي تتولى إدارة القطاع من خلال الحصار والتهديد الأمني المتواصل، حيث إن الرد على تلك الضغوط قد يتجه نحو خيارات أخرى لا ترغبها تلك الأطراف التي تمارس الضغوط وتُحكّم الحصار.

٣. الوضع السياسي:

أ. المصالحة الفلسطينية:

راوحت المصالحة مكانها لفترة طويلة نتيجة لعوامل عديدة، وحمل كل طرف الآخر مسؤولية تعطيل الوصول إلى حلٍّ يُنهي حالة الانقسام الفلسطيني. غير أن تطورات الشهور الماضية (من كانون ثاني/يناير وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٤) أظهرت تزايد الفجوة على المستوى الشعبي الفلسطيني وعلى مستوى حركتي حماس وفتح، بضرورة تحقيق المصالحة ووضع حدٍّ لحالة الانقسام التي أسهمت في استنزاف الطرفين وكان الاحتلال الإسرائيلي المستفيد الوحيد منها، فبعد المبادرة التي أعلنها رئيس حكومة غزة إسماعيل هنية بإطلاق سراح معتقلين، شهد القطاع زيارات لقيادات بارزة في حركة فتح.

من جانبها لم تُبدِ السلطات الجديدة في مصر منذ تموز/يوليو ٢٠١٣ استعداداً لبذل أي جهود من أجل دفع مسار المصالحة الذي رعته طيلة الأعوام الماضية، وفي ضوء القرار القضائي الأخير ب"حظر أنشطة حركة حماس مؤقتاً داخل مصر" والأجراءات المصرية المتصلة بغلق المعابر وهدم الأنفاق، باتت إمكانية رعاية مصر للمصالحة أمراً صعباً، وربما متعذراً.

ولذلك فقد أصبحت فرصة تحقق المصالحة محصورة في مسارين، الأول فلسطيني بقيام الطرفين الرئيسيين بالتفاوض المباشر والتوصل الى اتفاق سواء لتطبيق ما وقّعا عليه سابقاً أو للتوصل إلى ورقة عمل قابلة للتنفيذ كخطوة على طريق مصالحة دائمة ومستقرة، والثاني عربي بالاستجابة للدعوة القطرية بتوفير مظلة عربية لرعاية المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الفلسطيني، خصوصاً بعد ترحيب القمة العربية التي انعقدت في الكويت (٢٥-٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٤) بإعلان الدوحة، وتأكيد أمير قطر في كلمته خلال القمة على ما تضمنه إعلان الدوحة من عقد قمة عربية خاصة لمن يرغب بالحضور لإنجاز المصالحة الفلسطينية وإنهاء حالة الانقسام بضمانات عربية ولجنة متابعة عربية لتضاعف تأثير الأطراف الأخرى الإسرائيلية والأمريكية وبعض الأطراف العربية التي تعيق إنجاز المصالحة بالشكل الذي يخدم نضال الشعب الفلسطيني.

وقد اختارت حماس كما فتح اختبار المسار الأول بانعقاد مفاوضات المصالحة في قطاع غزة وبرعاية رئيس حكومة المقالة إسماعيل هنية وبدعم كامل ومباشر من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وبتعديلات طفيفة تم الاتفاق على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه سابقاً من مسارات ومضامين أساسها تشكيل حكومة توافق وطني وذلك يوم ٢٥/٤/٢٠١٤، وفي حال تمكن الطرفين من الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقات فإن أزمة قطاع غزة ربما تجد فرصة لتخفيف حدتها، ويُعتقد بأن ذلك مرتبطاً مصرياً وإسرائيلياً وأمريكياً بعدم مشاركة أي شخصية محسوبة على حماس في هذه الحكومة، وتولي قوات الحرس الرئاسي التابع للرئيس محمود عباس زمام الأمن في القطاع وعلى المعابر مباشرة، ما يعني دخول القطاع في أزمة جديدة تتعلق بعمل المقاومة من جهة، وفي تسليم أجهزة الأمن القائمة للحكومة الجديدة وعودة قوات الامن السابقة للعمل في القطاع بالمنهج السابق الذي كان وراء أزمة الانقسام أساساً (طبعاً هذا خلاف لما هو سائد في تحليل أسباب الانقسام بسبب حجم التضليل الإعلامي والسياسي الذي مورس من أطراف عدّة)، وتبقى إذن فرصة تراجع أزمة القطاع الأمنية والاقتصادية ممكنة، لكنها لا تتمتع بنسبة نجاح عالية

ب. المفاوضات:

لعبت توجهات الإدارة الأمريكية التي تمثلت بجهود وزير الخارجية الأميركي جون كيري لتحقيق إنجاز على المسار التفاوضي الفلسطيني- الإسرائيلي دوراً مهماً في دفع الطرفين إلى العودة للمفاوضات التي توقفت منذ عامين، وذلك في تموز/ يوليو ٢٠١٣، ويؤدي كيري حماساً لنجاح المفاوضات يتجاوز حماسة بقية أركان الإدارة الأمريكية، وقد أسهمت حالة الارتباك والاستنزاف التي تمر بها المنطقة العربية، بتوفير فرصة مستجدة لتحقيق اختراق تفاوضي لصالح الجانب الإسرائيلي.

ولا تُبدي الأطراف العربية في ظل انشغالاتها بمواجهة أزماتها الداخلية، حماساً كبيراً للتدخل المباشر في المسار التفاوضي، باستثناء الأردن الذي يتابع بقلق ما يجري ويخشى من عدم مراعاة مصالحه فيما يخص قضايا القدس واللجئين والتعويضات، حيث مارس ضغوطاً على مختلف الأطراف ليصبح حاضراً حقيقياً في المفاوضات وحولها رغم أنه لا يحضر جلسات التفاوض المباشرة.

وقد تجنّب كيري ممارسة ضغوط حقيقية على الجانب الإسرائيلي، ووفق المؤشرات تتساوى أفكاره المقترحة على الطرفين بدرجة كبيرة مع الرؤية الإسرائيلية تجاه معظم قضايا الحل النهائي فيما يخص

القدس، اللاجئين وحق العودة، الحدود ومنطقة الأغوار، الاستيطان وتبادل واسع للأراضي وشكل الدولة الفلسطينية وصلاحياتها.

مع أن ما يجري الحديث عنه هو اتفاق إطار يجري التفاوض لاحقاً على تفاصيله، إلا أن ذلك لا يُقلل من أهميته وخطورته، وتدرك الأطراف المتفاوضة أن هذا الاتفاق، في حال إنجازه، سيحدد نتائج المفاوضات التفصيلية وسيتحكم في مخرجاتها.

وربما تسعى أطراف إقليمية ودولية من خلال المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية بقيادة محمود عباس إلى تمكين موقف السلطة الفلسطينية، ورفع فاعليتها بالتوازي مع دبلوماسية المفاوضات؛ والعمل على استغلال ارتباك وتآزم أوضاع قطاع غزة وحكومته بقيادة حماس على المستوى الداخلي والإقليمي إلى الحد الأقصى.

وعلى الرغم من اقترابها كثيراً من المتطلبات الإسرائيلية، يجد ننتيا هو صعوبة في الموافقة على مقترحات كيري لاعتبارات تتعلق بانتلافه اليميني، لكنه يحرص على عدم تحمل مسؤولية إفشال المفاوضات، لتجنب ردود فعل أمريكية غير مرغوبة، لا سيما في ظل علاقاته غير الودية بالإدارة الأمريكية.

ولا يُبدي محمود عباس هو الآخر حماساً للموافقة على مقترحات كيري، بسبب ما تتطوي عليه من انحياز واضح للرؤية الإسرائيلية، وما تفرضه من تنازلات كبيرة على الجانب الفلسطيني دون تقديم مقابل مقنع لقاء تلك التنازلات، وخاصةً ما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل دولةً للشعب اليهودي، وكذلك بسبب المعارضة الواسعة للخطة من القوى والفصائل ومن الشعب الفلسطيني، فضلاً عن التحفظ العربي على تفاصيل هذه المقترحات.

في ضوء المعطيات القائمة يبدو أن مقترحات كيري تواجه معوقات مهمة، ولا تحقق النجاح الذي يأمله وزير الخارجية الأمريكي، وهو ما دفع المبعوث الأميركي الخاص مارتن إنديك أن يُحمّل المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين المسؤولية عن انهيار محادثات السلام، موضحاً أن الطرفين غير مستعدين لتقديم تنازلات "مؤلمة"^١.

ثانياً: التحديات الإقليمية أمام قطاع غزة:

يواجه قطاع غزة وضعاً إقليمياً خاصاً، يختلف عما تواجهه القضية الفلسطينية من تحديات مرتبطة بعوامل أكثر تعقيداً. ومن هنا تأتي مبررات إعطاء قطاع غزة خصوصية في تحليل انعكاس الأوضاع الإقليمية عليه من جهة، والوضع الإقليمي المتوتر المحيط بالقطاع من جهة أخرى، وخصوصاً في مصر بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، فضلاً عن تراجع الدعم الذي كانت تتلقاه حركة حماس من إيران وتوتر علاقاتها مع النظام السوري.

١. العلاقات مع مصر

^١ أنظر الجزيرة نت، ٢٠١٤/٥/٩، في:

<http://aljazeera.net/news/pages/3f41cafb-0de4-4405-8638-f03fce42bcae>

يميل التحليل إلى طرح تساؤل فيما إذا كانت الأزمة هي أزمة قطاع غزة وحده؛ أم أنها كذلك أزمة الآخرين في التعامل مع القطاع، وذلك في ضوء أن أبرز مشاكل غزة حالياً تتمثل في علاقتها مع مصر وإغلاق معبر رفح والحملة الإعلامية ضد حركة حماس في كثير من وسائل الإعلام المصرية، وذلك بوصف الأولى من يمسك بزمام السلطة في قطاع غزة. كما أن تفاقم الأزمة الداخلية في مصر قد زاد من إشكالية العلاقة مع قطاع غزة، وهو ما نتج عنه قرار حظر أنشطة حماس في مصر بشكل مؤقت. وعلى الرغم من ذلك، تبقى علاقة مصر وقطاع غزة، علاقة ضرورة استراتيجية، كما أنها علاقة أمر واقع لاعتبارات عديدة من ضمنها التاريخ والجغرافيا واعتبارات الأمن في شبه جزيرة سيناء.

٢. العلاقات مع سوريا

أدى اتساع دائرة العنف في سياق الثورة السورية التي انطلقت في آذار/ مارس ٢٠١١ إلى تغيير علاقات حركة حماس مع سوريا التي شكلت ظهيراً استراتيجياً للحركة، حيث حاولت حماس في البداية أن تقوم بدور الوسيط بين النظام والمعارضة في سبيل حل الأزمة. غير أن انسداد الأفق أمام أي حل للأزمة واندلاع الصراع المسلح في البلاد دفع قيادات حماس إلى مغادرة الأراضي السورية لتتأى بنفسها عن المشهد السوري من جهة، ولكي تتمكن من ممارسة نشاطها بوصفها حركة معنية بالقضية الفلسطينية من جهة أخرى، وبرغم الخسارة الكبيرة والإشكالات اللوجستية التي أصابت حماس بسبب هذا القرار، غير أن قيادات حماس تعتقد أنه الأسلم فلسطينياً من بين الخيارات المتاحة أمامها.

٣. العلاقات مع إيران وحزب الله

أثر خروج حماس من سوريا وموقفها المستقل من الأزمة السورية على الموقف الإيراني من الحركة، وهو ما أفضى إلى تراجع الدعم المالي الإيراني لقطاع غزة، كما أدى إلى تراجع علاقتها بحزب الله، لكن مختلف هذه الأطراف حافظت على مستوى منخفض من العلاقة بينها. ويأتي الموقف الإيراني من حماس، في إطار استراتيجيتها الشاملة في المنطقة، والتي يمكن اختزالها في: "أن تصبح إيران اللاعب الإقليمي الأهم في منطقة الشرق الأوسط، وأن يتم الاعتراف بدورها المحوري دولياً وإقليمياً"، وضمن هذه الاستراتيجية العامة تأتي أهمية دعم إيران لحركات المقاومة، والتي لا زال توتر العلاقة معها يسبب إشكالات لحماس كما يسببها لإيران.

ثالثاً: إمكانات القطاع وخياراته واحتمالاتها:

١. الإمكانيات:

نجح قطاع غزة، خصوصاً في العقد الماضي، من ابتكار وتطوير عدد من الإمكانيات تشمل كافة المكونات الشعبية والعسكرية والسياسية للقطاع والتي باتت تشكل عوامل قوة مؤثرة، ومن أبرزها:

أ. العامل المعنوي: وهو الأهم بين كل العوامل والذي يُعدّ مضاعفاً مركباً للقوة، والمتمثل بالحالة النفسية والشعور الديني والوطني الذي تحوّل إلى عقيدة وفكر وثقافة وسلاح غير قابل للحصار، ويشمل ذلك كافة مكونات القطاع الشعبية والتنظيمية والمؤسسية.

- ب. الإعداد التراكمي والدائم للبنى التحتية القادرة على الصمود والمواجهة، والتي تحولت إلى نظام حياة يومي استوعبه الجميع ويساهم فيه.
- ج. طاقات الإبداع وخلق البدائل لمواجهة أشكال الحصار والهجوم والاختراق للقطاع.
- د. قوة التحمل والصمود لدى سكان القطاع، وإيمانهم العميق الذي حوّل صبرهم وتحملهم إلى فعل آخر من أفعال المقاومة والتحدي والشعور الوطني.
- هـ. الإمكانيات العسكرية الدفاعية والهجومية الصاروخية التي تملكها فصائل المقاومة المتعددة، وب قدرات وتأثيرات متفاوتة، والتي أثبتت دائماً أنها قادرة على رد الفعل المفاجئ والفعل المناسب، ومن الواضح أن هذه الإمكانيات تتطور باستمرار، وهي متعددة المصادر الخارجية، ومبنية أيضاً على إمكانيات ذاتية.
- و. الكفاءة القتالية والمهارات الفردية والجماعية والخبرات الميدانية التي تم اكتسابها وتطويرها لدى التنظيمات المقاومة.
- ز. الامتداد الشعبي الطبيعي للمقاومة وعناصرها في المجتمعات المحلية وترسيخ فكر وروح المقاومة.
- ح. الامتداد الجغرافي لفصائل المقاومة في الضفة الغربية تنظيمياً وشعبياً، وامتداد مبدأ المقاومة في المحيط الجغرافي للفلسطينيين وفي الإقليم.
- ط. التعاطف الشعبي الواسع مع قطاع غزة والقضية الفلسطينية والمقاومة في جميع الدول العربية والإسلامية.
- ي. علاقات التعاون والدعم الذي تتلقاه المقاومة من الخارج.

٢. الخيارات

في ضوء الإمكانيات المتوفرة لدى قطاع غزة والتحديات التي يواجهها على المستويين الداخلي والإقليمي، يمكن إجمال الخيارات المتاحة في عدد من النقاط، من أبرزها:

أ. الصمود

سيبقى خيار الصمود والتحمل خياراً قائماً في كل الحالات والظروف منفرداً أو ملازماً لخيارات أخرى بالرغم من تبعاته الثقيلة على الشؤون الحياتية في القطاع. المحافظة على التهدئة والهدنة القائمة وهو خيار دفاعي سلبي له كلفة سياسية، ولكنه ضروري لتجاوز المرحلة الحالية وتبعاتها وآثارها السلبية بانتظار تغيير خصائص البيئة السياسية والأمنية في الإقليم، وخصوصاً في مصر.

ب. إنهاء التهدئة والعودة إلى المواجهة المسلحة

وهو خيار خلط الأوراق وفرض واقع جديد يتحمل الجميع، وخصوصاً إسرائيل، كلفته الباهظة. وهو خيار يُعدّ مفتوحاً أمام أكثر من طرف، فهو خيار إسرائيل لتدمير المقاومة والهروب من الاستحقاقات السياسية والأمنية، وهو خيار أطراف أخرى سواء فصائل مقاومة أو فصائل فلسطينية تعمل على خلق واقع جديد في قطاع غزة بدعم من مصر أو غيرها.

ج. خيار المصالحة الفلسطينية

وهو الخيار الأكثر تحقيقاً للمصالح الفلسطينية الاستراتيجية، إلا أنه يواجه صعوبات حقيقية تنطوي على تنازلات باهظة الكلفة، وكذلك مخاطر أن تفرض على الفلسطينيين أشكال جديدة من المقاطعة والحصار والتصعيد عالمياً وإقليمياً، ولكنه الخيار الذي ينتظره الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وتعدّ الخطوة الأولى بالتوافق على تنفيذ ما تم التوصل إليه سابقاً مفتاحاً لهذا الخيار.

د. خيار كسر الجمود مع محور الممانعة والمقاومة

وهو خيار يقوم على إعادة بناء جسور العلاقة مع دول محور المقاومة (إيران، سوريا، حزب الله)، وهو خيار قوي يمكن أن يعيد للمقاومة قوتها الإقليمية، ويشكل استعادة لجزء من العمق الاستراتيجي لها، وربما يُفعل الجبهة اللبنانية للتخفيف على المقاومة في غزة، لكن يبدو أن كلاً من سوريا وإيران تحاول أن تبتز حماس لتحقيق هذا الخيار ما يدفع الأخيرة للاقترب منه بحذر، خاصةً في ظل تفاقم أزمة نصف دول الخليج مع تيار الإسلام السياسي في المنطقة، وتزايد صعوبات علاقة حماس مع كل من الإمارات والسعودية، والتي لا زال يخفف منها استمرار علاقات حماس الجيدة، وربما المتقدمة، مع الدول الأربع الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، ناهيك عن أهمية عدم خسارة تركيا كحليف جديد في حال تطور العلاقات مع إيران، ما يجعل الخيار متاحاً مع أخذ الاحتياطات اللازمة لتخفيف الخسائر الأخرى المحتملة.

٣. احتمالات تطور الأحداث

يعتقد التقرير أن تطور الأحداث في الإقليم وتداعياتها، وخصوصاً ما يتعلق بالمشهد المصري، وتطوراته الأمنية والسياسية، وكذلك انسداد الأفق في ملف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية والفشل المتوقع لمقترحات كيري، ثم احتمالات تطور وتوسع الصراع في سوريا وعبوره للحدود ستلقي بظلالها على احتمالات تطور أوضاع القطاع، والتي يمكن إجمالها في عدد من الاحتمالات:

الاحتمال الأول: استمرار الوضع القائم، حيث الحصار والضغط وتضييق الخناق من جانب إسرائيل والعالم يقابله صمود وتحمل وتماسك قطاع غزة في ظل تهديّة هشة.

الاحتمال الثاني: التصعيد والمواجهة والعنف وإنهاء التهديّة، وهو احتمال يمكن أن يكون:

- بمبادرة من المقاومة في غزة لفرض واقع جديد يخلط الأوراق ويفرض على إسرائيل وغيرها واقعاً عسكرياً جديداً كلفته باهظة أمنياً وسياسياً بهدف تغيير الواقع الحالي في القطاع.
- بمبادرة إسرائيلية لتدمير المقاومة وإمكاناتها الاستراتيجية أو هروباً من استحقاقات سياسية مرتبطة بالوضع الداخلي أو بالمفاوضات.
- بمبادرة من أطراف فلسطينية ضمن سيناريو مرتبط بدعم خارجي بهدف إحداث تغيير في الوضع السياسي القائم في غزة.

الاحتمال الثالث: توسع النزاع في سوريا إلى المحيط وصولاً إلى غزة.

الاحتمال الرابع: تبني سياسات انفتاح وتخفيف الحصار على القطاع، وهو ما يتضمن فتح المجال أمام خيار المصالحة والتفاهات، وهي مقاربة تحتاج إلى مشاركة الجميع بمن فيهم مصر حتى لو لم تشارك مباشرة، وعليه فإنها مرتبطة بتغيير المناخ السياسي والأمني في الإقليم والعالم.

رابعاً: التوصيات:

١. عدم ربط الموقف من قطاع غزة بإشكالات دول عربية مع تيار الإسلام السياسي وخاصة في مصر، وهو ما يعني تحييد القضية الفلسطينية عن الأزمات والصراعات السياسية المحلية أو القطرية أو الإقليمية.
٢. ضرورة تبني التفكير المفتوح في الخيارات واستحضار عقلية البحث عن المخرج وليس التسليم بمتغيرات سياسية صعبة أو الركون إلى مواقف أيديولوجية غير قادرة على الاستمرار.
٣. توفير رعاية عربية تشارك فيها مصر بشكل أو باخر وبغض النظر عن نظامها لتحقيق إنجاز المصالحة الفلسطينية، وحل الأزمة مع مصر، وفك الحصار عن غزة وتطبيق برنامج إعادة البناء.